2021/12/15

التقرير الصحفى اليومى

أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية.

الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وأدابها.

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة والعلوم الطبية.

الاعتماد البريطاني على مستوى الجامعة

الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الألماني الأوروبي لقسم الكيمياء

الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية. وعلم الحاسوب.

الاعتماد الكندي لتخصص التسويق

شهادة الأيزو 2015:9001

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	وفاة رئيس الوزراء الأسبق فايز الطراونة	موقع صحيفة الغد	
.2	مؤتمر في جامعة البترا حول الرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح	موقع صحيفة الرأي	
.3	العميد القضاة: نرحب بأفكار البرامج لتنفيذها داخل مراكز الإصلاح	موقع جراءة	
.4	مؤشر المعرفة العالمي: مؤشرات التعليم تتراجع 8 نقاط مئوية	14	الغد
	بيانات مؤشر المعرفة العالمي 2012 : https://www.knowledge4all.com/ar/gki		
.5	هزيمة أخرى في مجال التعليم والمعرفة *مكرم الطراونة	32	الغد
.6	العميد الوهادنة: 70% نسبة ارتفاع الوفيات والحالات المسجلة 93%	8	الدستور
.7	تجميد 6 آلاف طلب مخالف لتعليمات صندوق دعم الطالب	3	الغد
.8	التعليم وتحديث المنظومة السياسية أفكار أولية *محي الدين توق	4	الغد
.9	نظام مدارس الفترتين يتسع زمن كورونا ويهبط بجودة التعليم	5	الغد
.10	الإعلان عن خمسة من أبرز الابتكارات التعليمية الواعدة في القارة الإفريقية	17	الغد
.11	الجامعة الأردنية.. منارة البحث والمعرفة *مفلح العدوان	10	الرأي
.12	إعلان تذكير الالتزام بالجرعتين ابتداء من 2021/1/1	17	الرأي

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

وفاة رئيس الوزراء الأسبق فايز الطراونة

• منذ 20 ثانية

رئيس الوزراء الأسبق فايز الطراونة -(الغد)

A A A

توفي رئيس الوزراء الأردني الأسبق ورئيس الديوان الملكي السابق الدكتور فايز الطراونة، عن عمر ناهز 72 عاما بعد صراع مع مرض عضال.

وقال مساعد مدير عام مركز الحسين للسرطان لشؤون المرضى، الدكتور منذر الحوارات في تصريحات تلفزيونية ، إن الطراونة توفاه الله في ساعات الفجر.

وأكدت منى الطراونة، ابنة شقيق رئيس الوزراء الأسبق وفاته، وقالت إنه انتقل إلى رحمة الله تعالى مع ساعات الفجر بحسب فضائية رؤيا.

وتسلم الراحل الكثير من المناصب الرسمية على مدار نصف قرن، وساهم في عدد من المحطات المهمة في تاريخ الأردن المعاصر.

وبدأت خدمة الطراونة في الديوان الملكي الهاشمي العامر بعد تخرجه في الجامعة الأردنية عام 1971 بالدرجة السابعة مساعداً لرئيس التشريفات الملكية وغادر الديوان الملكي عام 2018 بعد أن ترأسه ثلاث مرات زادت على تسع سنوات.

مؤتمر في جامعة البترا حول الرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح

تاريخ النشر : الاثنين 02:13 13-12-2021

طباعة انسخ الرابط
A A+

عمان - بترا

انطلقت اليوم الاثنين في جامعة البترا، أعمال "مؤتمر اللقاء الوطني لتعزيز الخدمات الإنسانية ودعم برامج الرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل" بتنظيم من المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومركز الحرية للتنمية وحقوق الإنسان.

واكدت وزير دولة للشؤون القانونية وفاء بني مصطفى، التي رعت انطلاق أعمال المؤتمر، ضرورة العمل على تقوية برامج تنمية قدرات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بما يضمن إعادة إدماجهم في المجتمع.

وقالت، "لا بد من تقديم كافة أشكال الدعم والرعاية للنزلاء، وعدم التساهل مع من يخالف القوانين والأنظمة في مراعاة حقوق الإنسان للنزلاء وتطوير طرق المساءلة".

وأضافت بني مصطفى، إن مراعاة حقوق الإنسان في التعامل مع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل من شأنه أن يعزز مبادئ احترام الكرامة الإنسانية وقد يتعدى مفهوم مراكز الإصلاح مفهوم حقوق الإنسان ليرقى إلى مستوى التنمية الإنسانية، حيث ان توفير البرامج التأهيلية من شأنه أن يسهم في تنمية قدرات النزلاء وتحويل طاقاتهم لما فيه فائدة لأسرهم ومناطقهم ومجتمعاتهم.

بدوره، أشار عميد كلية الإعلام الدكتور محمد الصرايرة، مندوب رئيس جامعة البترا إلى الجهود التي أثمرت عن تنظيم هذا المؤتمر للأهمية البالغة لموضوعاته، وللتنوع الأكاديمي والثراء المعرفي للمعنيين في الطب النفسي وفروع العلوم الإنسانية وعلماء الدين وخبراء في المجالات التربوية والتعليمية والمهنية، وذلك لمساعدة النزلاء ودعم الأسر والأبناء وبرامج الرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج.

ودعا رئيس الهيئة الإدارية لمركز الحرية للتنمية وحقوق الإنسان بلال الدباس، إلى إيجاد حلول ابتكارية لتوفير الدعم المالي لبرامج الرعاية اللاحقة كمنح إعفاءات وحوافز ضريبية وجمركية لمؤسسات القطاع الخاص التي تقوم بتشغيل النزلاء خلال وجودهم أو بعد الإفراج، مشددًا على أهمية مراجعة التشريعات المتعلقة بالرعاية اللاحقة بصورة تضمن مأسستها، واعتماد مقاربات تستند إلى النهج التشاركي مع القطاع العام والمجتمع المدني.

الى ذلك، قالت المديرة الإقليمية للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي تغريد جبر، "إن نسبة العودة الجرمية بلغت 38.9 بالمئة"، معتبرة أن هذه النسبة مرتفعة مقارنة بدول المنطقة.

وبينت أنه وفقًا لدراسة بعنوان "الجريمة والحد من العود الجرمي" أجرتها بها وزارة العدل والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومديرية الأمن العام، فقد تبين أن نسبة الجرائم المتكررة بلغت 32.5 بالمئة.

ويستخدم مفهوم "العود الجرمي" للإشارة إلى عودة المحكوم عليهم لارتكاب الجرائم إلى حياة الجريمة بعد خروجهم من السجون.

بينما يشير مصطلح الجرائم المتكررة إلى عودة نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل لتكرار الجرائم نفسها بعد خروجهم من السجن.

ويناقش المؤتمر عددا من أوراق العمل يقدمها متخصصون في هذا المجال للخروج بتوصيات في نهاية أعمال المؤتمر.

.2

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

العميد القضاة: نرحب بأفكار البرامج لتنفيذها داخل مراكز الإصلاح

يشكل النزيل بعد الإفراج عنه من مراكز الإصلاح والتأهيل قنبلة موقوتة لاحتمالية عودته لارتكاب الجرائم ما لم تتدارك المؤسسات الرسمية والمجتمعية والخاصة الأمر، وتقدم له التأهيل والرعاية اللاحقة لإعادة إدماجه في المجتمع بعيدا عن وصمة الجريمة.

هذا ما أكده مشاركون في مؤتمر اللقاء الوطني لتعزيز الخدمات الإنسانية ودعم برامج الرعاية اللاحقة لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في رحاب جامعة البترا اليوم بتنظيم من المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومركز الحرية للتنمية وحقوق الإنسان.

وشدد مدير إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل العميد عمار القضاة على أن مهمة رعاية النزلاء وإعادة تأهيلهم والسعي لعدم عودتهم لارتكاب الجرائم بعد خروجهم من مراكز الإصلاح والتأهيل هي مسؤولية المجتمع بمختلف بمؤسساته الحكومية والخاصة ولا تتحملها جهة بمفردها، مؤكدا أن مراكز الإصلاح تقدم برامج تأهيلية نفذتها خلال السنوات الاخيرة لمنع عودة النزلاء لارتكاب الجرائم.

وقال إن مراكز الإصلاح ترحب بأية فكرة أو مقترح لتنفيذه داخلها، لإضافتها لجملة من البرامج التي تنفذ في المراكز من برامج للدعم النفسي ومحاضرات متنوعة وبرامج رياضية وتأهيل مهني ونشاطات فنية وموسيقية.

وعرض حجم العمل والجهد الذي تبذله مراكز الإصلاح لا سيما وأن هناك عددا كبيرا من الزوار يأتون يوميا للمراكز، إضافة إلى اعداد اخرى يتم ايصالها يوميا للمحاكم منوها أن هناك استراتيجية وطنية لرعاية النزلاء والرعاية اللاحقة لهم والتي هي مسؤولية الجميع كون القانون نص على تشكيل لجنة عليا من مختلف الجهات الرسمية والخاصة لتنفيذ الرعاية اللاحقة ومنع العودة إلى الجريمة.

وأكدت القاضية إيمان القطارنة من المجلس القضائي أن دراسة اجرتها وزارة العدل على 700 نزيل أكدت أن السوابق الجرمية للنزلاء هي بسبب عدم حصولهم على فرصة عمل والنظرة المجتمعية السلبية تجاه النزيل بعد خروجه من مراكز الإصلاح والتي تشكل عقبة في عدم ادماجه بالمجتمع بعد الافراج عنه.

وأضافت أنه يتوجب على المجتمع والدولة إيجاد هيئات ترعى النزيل وإعادة تأهيله قبل الإفراج عنه والإعداد الجيد لذلك لتحقيق الامن المجتمعي والوطني من خلال تنفيذ برامج اجتماعية ونفسية واصلاحية وتأهيلية وتعليمية ومهنية شاملة لرعاية حقوق النزيل القانونية والانسانية وصولا إلى اصلاحه ليعود مواطنا صالحا.

وبينت أن التشريعات الناظمة لحياة النزلاء داخل مراكز الإصلاح وخارجها تتمثل بقانون مراكز الإصلاح والتأهيل تضمن تقديم برامج تأهيلية للنزلاء بهدف حمايتهم ورعايتهم وإعادة ادماجهم في المجتمع وتوفر لهم عملا شريفا إلى جانب الحصول على حرفة للنزلاء تساعد في استئصال عوامل الاجرام وتعزيز الاتجاهات الاجتماعية والاخلاقية الصحيحة لديهم.

وبين محمد شبانه من المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي أن الدراسة التي اجرتها وزارة العدل في 2019 وبحثت في العودة لارتكاب الجريمة من قبل نزلاء مراكز الإصلاح واستراتيجية مواجهتها في المجتمع الاردني وضعت سياسات قابلة للتطبيق للحد من الجريمة والعود الجرمي وتحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذها.

وأضاف أن الدراسة كشفت أن نحو 50 بالمئة من نزلاء المراكز أكدوا أن عدم وجود فرصة عمل سبب في عودتهم للجريمة، فيما أرجع 46 بالمئة عودتهم للجريمة لعدم تقبل المجتمع لهم، منوها أن تأمين فرص عمل للنزلاء المفرج عنهم واقامة مشاريع إنتاجية صغيرة لهم والتنسيق مع مختلف الجهات المتخصصة تعلب دورا مهما في عدم عودتهم إلى الجريمة.

وقال أستاذ القانون في جامعة البترا الدكتور علي الدباس في حديث لوكالة الأنباء الاردنية (بترا)، إن تنظيم المؤتمر جاء للإسهام في معالجة مسألة تمس المجتمع وهي احتمالية عودة النزيل لارتكاب الجريمة التي تشكل في حال تفاقمها مساسا بالسلم المجتمعي، لافتة إلى أنه لم تتوافر لنزلاء مراكز الإصلاح برامج حقيقية ورعاية لاحقة.

وأشار إلى الجرائم التي هزت المجتمع الأردني في الزرقاء واربد ارتكبها نزلاء لمراكز الإصلاح بعد خروجهم منها، منوها أن المؤتمر يخرج بتوصيات ستساعد على إنشاء مؤسسة مستقلة تتولى عملية الرعاية اللاحقة للنزلاء بصورة مؤسسية وفاعلة

.3

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

مؤشر التعليم يسجل هبوطا واضحا

مؤشر المعرفة العالمي: مؤشرات التعليم تتراجع 8 نقاط مئوية

إبراهيم المبيضين
ibrahim.almbaideen@alghad.jo

عمان- كشف تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2021، أن التراجع الذي طرأ على ترتيب الأردن العام بمقدار 8 نقاط مئوية ليحتل المرتبة 103 عالميا من أصل 154 دولة شملها التقرير كان سببه تراجع في ستة مؤشرات فرعية من أصل سبعة يقوم عليها المؤشر العام، فيما تقدم في مؤشر واحد فقط.

ووفقا لبيانات المؤشر -الذي أعلنت نتائجه أول من أمس في دبي- فإن التراجع كان واضحا في المؤشرات الفرعية المعنية بالتعليم العالي والتعليم التقني والتدريب المهني والتعليم ما قبل الجامعي.

وفي المؤشر العام، احتل الأردن المرتبة 103 عالميا في تقرير العام الحالي الذي ضم 154 دولة حول العالم، متراجعا بمقدار 8 نقاط مئوية مقارنة بترتيبه في المؤشر نفسه عن العام الماضي عندما احتل المرتبة 79 عالميا ولكن من بين 138 دولة كان يشملها تقرير العام الماضي (أي جرى استبعاد الداخلين الجدد الى تقرير العام الحالي وعددهم 16 دولة جديدة).

أما على المستوى العربي ومن بين 16 دولة عربية، احتل الأردن العام الحالي المرتبة 11، مقارنة مع المرتبة التاسعة في مؤشر العام الماضي.

ويعد مؤشر المعرفة العالمي -الذي صدر العام الحالي بنسخته الخامسة- أداة علمية وعملية تسلط الضوء على التحديات وسبل التطوير لتنمية مستدامة للمجتمعات، وهو يتكون من سبعة مؤشرات فرعية مركبة تسلط الضوء على أداء ستة قطاعات حيوية هي: التعليم قبل الجامعة والتعليم التقني والمهني والتعليم العالي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبحث والتطوير والابتكار، والاقتصاد؛ إلى جانب مؤشر فرعي خاص بالبيئة التمكينية التي تشخص السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والصحي والبيئي الحاضن لهذه القطاعات.

وبالنسبة لترتيب الأردن في هذه المؤشرات الفرعية، كان أكبر تراجع في مؤشر التعليم العالي؛ حيث احتل الأردن المرتبة 125 من بين 154 دولة، مقارنة مع المرتبة 50 من بين 138 دولة في تقرير العام الماضي، أي أن الأردن تراجع بمقدار 59 نقطة اذا ما تم استبعاد الداخلين الجدد الى تقرير العام الحالي وعددهم 16 دولة جديدة.

وأظهرت نتائج التقرير أن مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني تراجع الى المرتبة 112 العام الحالي، مقارنة مع المرتبة 85 في مؤشر العام الماضي، أي أن الأردن تراجع بمقدار 11 نقطة إذا ما تم استبعاد الداخلين الجدد الى تقرير العام الحالي وعددهم 16 دولة جديدة، كما وأشارت النتائج إلى أن الأردن تراجع أيضا بمقدار 11 نقطة في مؤشر التعليم قبل الجامعي؛ حيث احتل العام الحالي المرتبة 105 من بين 154 دولة، مقارنة مع ترتيب 110 في مؤشر العام الماضي.

وتراجع موقع الأردن أيضا في المؤشر الخاص بالبحث والتطوير والابتكار؛ حيث احتل المرتبة 95 العام الحالي، مقارنة مع المرتبة 75 العام الماضي، أي أنه تراجع بمقدار 4 نقاط اذا ما تم استبعاد الداخلين الجدد الى تقرير العام الحالي وعددهم 16 دولة جديدة.

وأظهرت النتائج أن الأردن احتل المرتبة 92 في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من بين 154 دولة، مقارنة مع المرتبة 73 من بين 138 دولة العام الماضي، أي أنه تراجع بمقدار 3 نقاط، كما أظهرت النتائج أن الأردن احتل المرتبة 77 العام الحالي في المؤشر الفرعي الخاص بالاقتصاد، مقارنة مع المرتبة 59 العام الماضي متراجعا بمقدار نقطتين فقط.

بيد أن نتائج التقرير أظهرت أن الأردن تقدم في مؤشر فرعي واحد هو مؤشر البيئات التمكينية؛ اذ احتل المرتبة 98 من بين 154 دولة العام الحالي، مقارنة مع المرتبة 87 من بين 138 دولة العام الماضي، أي أنه تقدم بمقدار 5 نقاط إذا ما تم استبعاد الداخلين الجدد الى تقرير العام الحالي وعددهم 16 دولة جديدة.

وأكد الاستشاري في مضمار الذكاء الاصطناعي المهندس هاني البطش، أن نتائج الأردن على مؤشرات المعرفة مخيبة للآمال، وخصوصا في قطاع التعليم بأنواعه كافة، وذلك بسبب العديد من المعوقات؛ مثل نقص الموارد المتاحة، ومحدودية الوصول إلى شبكة الإنترنت، ونقص الدعم المتوفر من أفراد الأسرة بسبب قلة المعرفة التكنولوجية، وعدم فاعلية تطبيق التعليم عن بعد.

وأوضح البطش أنه من أجل التقدم في تحسين موقع الأردن على مؤشر المعرفة العالمي وسد الفجوة الرقمية، يتوجب علينا إجراء العديد من التطويرات والتغيرات في الجوانب الإدارية والتقنية واللوجستية كافة، إلى جانب الاستثمار بقوة في التنمية المهنية للمدرسين، واستخدام التكنولوجيا لتعزيز مهمتهم، ويكمن التحدي المهم في مجال السياسات وتطوير البنية التحتية الرقمية.

ومن جانبه، قال الخبير في مضمار تقنية المعلومات والاتصالات وصفي الصفدي "إن نتائج التقرير بالنسبة للأردن تظهر أن المحاور التعليمية الثلاثة بحاجة إلى تطوير، وعند قراءة كل تلك المعطيات والمتغيرات، ندرك تماما أننا بحاجة إلى إعادة التفكير بطريقة غير نمطية للتكيف مع الأوضاع في الحاضر والمستقبل، وهنا لا بد من تطوير عملية ومنهاج التعليم من المرحلة الأساسية لغاية الجامعة والتحول من التعليم النمطي التلقيني لبناء مهارات وقدرات وكفاءات بشرية على مستوى عال من المعرفة التعليمية والمهارات اللينة يتناسب مع ما يحتاجه سوقا العمل المحلي والعالمي".

وأضاف الصفدي "اننا اليوم بحاجة الى تحول جذري في المستويات التعليمية، وخاصة خلال مراحل التأسيس لبناء طاقات بشرية مميزة وتحويل المرحلة الجامعية من مرحلة دراسية بحتة، إلى منظومة تعليمية، تدريبية، تطويرية، وتنمية بشرية تسهم في تخريج ورفد الأسواق المحلية والدولية بأشخاص مدربين، محترفين وأصحاب اختصاص علمي، تقني، ومهني جاهزين للاندماج والانخراط المباشر بأسواق العمل، ما يحفز الأشخاص على الابتكار، إضافة إلى تشجيع بيئة البحث العلمي بما يتناسب مع المرحلتين الحالية والمستقبلية".

وقال الصفدي "يجب العمل بجد لتحفيز الشباب وحثهم على توطين المعرفة، ثم منظومة البحث العلمي التي من شأنها دعم الوصول لمجتمع المعرفة ومن ثم يأتي دور التنمية لخلق الفرص وتنمية قدرات الشباب ومهاراتهم واستعياب تطلعاتهم وانخراطهم واندامجهم في بناء مجتمعات المعرفة وضمان الأمن والاستقرار في مسيرة البناء والتنمية حتى يشعر الشباب بانتمائهم لهذه المجتمعات المعرفية وتطوير استراتيجيات ومنتديات شبابية تعنى بهم وتأخذ بآرائهم والتي تقوم بإيصال كلمتهم والتعبير عن مخاوفهم للجهات المسؤولة وإشراكهم في عمليات التخطيط، وأكبر مثال على ذلك هو البرلمانات الشبابية التي تبنتها دول عدة منها الأردن".

وفي محوري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد، أكد الصفدي أهمية بناء التحول الرقمي، الهوية الرقمية، المهارات والقدرات الرقمية، والاقتصاد الرقمي الذي من شأنه نقل القطاعات داخل الدول لنموذج عملي مختلف تماما عما هو الآن، لذلك تسعى معظم الدول للتحول الرقمي ووضع خطط إستراتيجية لذلك التحول بدءا من محو الفجوة الرقمية من خلال تطوير البرامج التعليمية، التوسعة في إنشاء البنى التحتية وخاصة شبكات الجيل الخامس والفايبر ، وضمان النفاذ الى الشبكة العنكبوتية لجميع المواطنين وحق الوصول للمعلومة، تطبيق برامج الحوكمة/ الحكومة الإلكترونية، الأمن السيبراني والمحافظة على البيانات الشخصية وتفعيل الأنظمة والقوانين الناظمة لحماية تلك البيانات، وتمكين حق الحصول على الخدمات الحكومية مجانا مع دعم المجتمعات الأقل حظا من خلال مبادرات شراكة مع القطاع الخاص ضمن المسؤولية المجتمعية.

.4

مكرم أحمد الطراونة

هزيمة أخرى في مجال التعليم والمعرفة!

تراجع كبير مني به الأردن على مؤشر المعرفة العالمي للعام الحالي، حين احتل المرتبة 103 عالميا، و11 عربيا. في العام 2019، كان الأردن يحتل المرتبة 70، ما يحيلنا إلى التراجع المخيف في هذا المؤشر، فخلال عامين فقط، خسرنا 33 مرتبة. هذا ليس تراجعا، بل فشل كبير، وهدر حقيقي لرأس مالنا البشري الذي نعجز عن تأهيله للعلوم المطلوبة للعصر الحالي، وجعله منافسا على الوظائف، وقادرا على الإبداع والابتكار.

وحين نعرف أن هذا المؤشر يقيس المعرفة في قطاعات التعليم قبل الجامعي، والتعليم التقني والتدريب المهني والتعليم العالي والبحث والتطوير والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، والاقتصاد، والبيئات التمكينية، يمكن لنا، أن نستشعر حجم الكارثة التي تجرنا إليها السياسات المطبقة في هذه القطاعات الحيوية، والتي لم تستطع أن تنتشلنا من سلسلة الإخفاقات والتراجع، بل تجرنا إلى الخلف، كما لو أننا قانعون بأن مكاننا الطبيعي هو ذيل القائمة!

الواضح، بحسب بيانات المؤشر، أن التراجع كان جليا في المؤشرات الفرعية المعنية بالتعليم العالي والتعليم التقني والتدريب المهني والتعليم ما قبل الجامعي. وتنشر الغد في عددها الصادر اليوم تحليلا للزميل ابراهيم مبيضين يشرح ذلك بشكل جلي.

التعليم السائد اليوم هو أصل العلة، وبيت الداء، فخلال العقد الأخير تم تجريب جميع "الوصفات" على أبنائنا في الصفوف المختلفة، وأصبح الجميع خبراء تعليم على منظومتنا التعليمية بما تشمله من مناهج وبيئة مدرسية ومعلمين وإدارات وسياسيات تعليمية، ومع ذلك سجلنا الإخفاق تلو الإخفاق، بينما هوت مخرجات منظومتنا التعليمية إلى الحضيض، وهي المنظومة التي فاخرنا

.5

بها على مدى عقود طويلة، وهي نفسها المنظومة التي خرّجت المتميزين ممن أسهموا بنهضة التعليم في العديد من الأقطار العربية التي بنت منظوماتها بسواعد وعقول الأردنيين. فلماذا تراجعنا؟!

لا يمكن لنا أن نتجاوز التأثيرات الكارثية للقرارات العديدة التي اتخذها مسؤولون في ملف التعليم، والتي "اجتهدوا" خلالها "في مكان النص"، وبما لا يسمح بالاجتهاد. ومع كل تلك الاجتهادات، ما تـزال مناهجنا تقدس الحفظ بدلا من الفهم والاستيعاب، وتكرس ملكة التذكّر بدلا من التحليل والتركيب، وتزدري عمليات العقل لمصلحة الامتحان والعلامة المرتفعة. إنها منظومة عفا عليها الزمن، وسوف تؤدي بنا إلى خراب أكبر خلال سنوات قليلة جدا، خصوصا ونحن نتابع التطورات في البنى التعليمية بالبلدان المجاورة التي أسسنا فيها منظوماتها التعليمية.

لا أعرف إن كان المسؤولون المعنيون دقوا ناقوس الخطر بعد أن تم إعلان هذه النتائج الكارثية، أم أن نهارهم سار بطبيعية كبيرة وكأن شيئا لم يكن. لا أعرف حقا إن كان هؤلاء المسؤولون يمتلكون خططا لإصلاح منظومة التعليم التي كانت سببا رئيسيا لتراجعنا على مؤشر المعرفة، رغم أنني لست متفائلا بأن تكون الحكومة تضع هذا الملف أولوية لها.

في مقال سابق أشرت إلى ضرورة تشكيل لجنة ملكية لإصلاح التعليم على غرار اللجنة التي تشكلت من إجل تحديث المنظومة السياسية، لأنه لا يمكن لإصلاح اقتصادي أو سياسي أو إداري أن يتحقق ما دامت مدارسنا وجامعاتنا لا تستطيع تخريج جيل قادر على التحليل والتفسير والفهم. الفجوة العلمية والمعرفية تتسع بيننا وبين العالم من حولنا، هذه لن تكون مجرد فجوة على الورق فحسب، فتداعياتها سوف تكون مؤثرة على الأجيال القادمة، وعلى التطوير والتنمية في بلدنا، وأيضا على الناتج القومي الإجمالي الذي سوف يظل خاضعا لاعتبارات أنماط العمل والإنتاج التقليدية، ما دام غير متاح لنا فتح باب الإبداع والابتكار، وتطوير البحث العلمي من الأساسي إلى التطبيقي، وصولا إلى مراحل التتجير.

makram.altarawneh@alghad.jo @makramaltarawn1

العيد الوهادنة: 70 % نسبة ارتفاع الوفيات والحالات المسجلة 93 %
انخفاض نسبة فحوصات كورونا الإيجابية دون الـ 9 %
58.8 % نسبة التطعيم المكتمل والصحة العالمية توصي بوصولها لـ 75 %
13 % نسبة انتشار الوباء واستيطانه ولا تغيير مهما على النسبة الإيجابية
77 % معدل ازدياد الإصابات بالفئة العمرية «0-5» سنوات
للقاح يقلل خطر الإصابة بالمتلازمة الالتهابية متعددة الأنظمة عند الأطفال
«الأوبئة»: الطريق طويل أمامنا وعلينا الالتزام بالإجراءات الوقائية والطاعيم
النسور: مؤشرات بأننا في منتصف الموجة الثالثة أو اقتربنا من ذروتها
احصائية الكوفيد-19 في الاردن ليوم 14/12/2021
4579480
4245889
3834486
5047
941895
65748
42.0
8.71
0.5
179
159
1308
1019691
12048
12839653
4402
24
50513

.6

عمان - كوثر صوالحة @AddustourNews

انخفضت نسبة فحوصات كورونا الإيجابية امس الى اقل من 9% ، حيث سجلت بعد إجراء 50513 فحصا نسبة 8.71 %.

وقد سجلت في المملكة 24 وفاة و 4402 اصابة بفيروس كورونا ليرتفع عدد الوفيات التراكمي منذ بدء الجائحة الى 21048 وفاة والاصابات الى 1019691 وفق الموجز الإعلامي الصادر عن وزارة الصحة.

وتم إدخال 179 حالة فيما تم خروج 159 من المستشفيات . ووفق الاحصائيات بلغ معدل الحدوث لكل 100الف من السكان ليوم امس 42,0 % حيث بلغ عدد الحالات المؤكدة 1308 وحالات الشفاء 5047 فيما الحالات المتوقعة للشفاء بعد العزل 941895 حالة منذ بدء الجائحة فيما بلغ عدد الحالات النشطة 65748 حالة.

وارتفعت نسب الإشغال لأسرة العناية الحثيثة في إقليم الوسط الى 44 % والشمال 54 % ،فيما بلغت نسبة الإشغال لأسرة العزل في الشمال 31 % وفي الوسط 33 % وأجهزة التنفس في الشمال 31 %وفي الوسط 23 % ، اما في الجنوب فتساوت نسب اشغال العزل وأجهزة التنفس بـ 12 %إما العناية الحثيثة فبلغت 13 %

وبلغ عدد الملقحين جرعة اولى 4245889 فيما بلغ عدد الملقحين جرعة ثانية 3834486.

وعلى صعيد الوباء ، قال مستشار رئيس هيئة الأركان المشتركة للشؤون الطبية العميد الطبيب عادل الوهايدة، إن نسبة التطعيم المكتمل ماثلت 58.8 بالمئة، الأمر الذي يعتبر أقل من توصيات منظمة الصحة العالمية التي تؤكد ضرورة الوصول إلى 75 بالمئة.

وأكد العميد الوهايدة، وجود ارتفاع حاد على مستوى عدد الحالات المسجلة؛ إذ وصل إلى 93 بالمئة إلى جانب ارتفاع آخر في نسبة إشغال العناية الحثيثة بمعدل 20 بالمئة، ما يشير إلى ازدياد شدة الوباء أو مراجعة المستشفيات بحالة متأخرة.

وأشار إلى أن نسبة الحالات التي تتلقى العلاج في المستشفيات ارتفعت 5 بالمئة، مشيرا إلى أنّه لا يوجد تغييرات هامة على مستوى الحالات النشطة.

واكد العميد الوهايدة، وجود ارتفاع بنسبة الادخالات إلى الخروجات بمعدل 1.4 %. و أنه ويوجد ارتفاع حاد بالوفيات وصل إلى 70 بالمئة، وارتفاع في نسبة انتشار الوباء واستيطانه بمعدل 13 بالمئة، إضافة إلى ازدياد الإصابات بالفئة العمرية (0-5) سنوات بمعدل 77 بالمئة والفئة العمرية (6-9) سنوات بمعدل 80 بالمئة، والفئة العمرية (10-17) بمعدل 95 بالمئة، و لا تغيير مهم على النسبة الإيجابية.

وفي سياق اخر أوضح أنّ المتلازمة الالتهابية متعددة الأنظمة عند الأطفال (MIS-C)، أو متلازمة الالتهاب متعدد الأنظمة الجهازية في (PIMS / PIMS-TS)، أو المتلازمة الالتهابية (SISCOV / COVID-19) هي مرض جهازي نادر يشمل الحمى المستمرة والالتهاب الشديد بعد التعرض لـ SARS-COV-2 والفيروس المسؤول عن COVID-19.

ويمكن أن يؤدي بسرعة إلى حالات طبية طارئة مثل عدم كفاية تدفق الدم حول الجسم (حالة تعرف باسم الصدمة)، كما يمكن أن يحدث فشل واحد أو أكثر من الأعضاء، مشيراً إلى أن علامة التحذير هي حمى مستمرة غير مبررة مصحوبة بأعراض حادة بعد التعرض لـ COVID-19. وتعتبر الإحالة العاجلة إلى اختصاصي الأطفال ضرورية، كما تحتاج العائلات إلى طلب المساعدة الطبية العاجلة، وسيحتاج الأطفال الأكثر تضرراً إلى رعاية مركزة.

واوضح أنّ مركز السيطرة على الأمراض يشجع على تطعيم الأطفال لمنع الأمراض التاثرة المرتبطة بفيروس كورونا، إذ قال مدير مركز السيطرة على الأمراض ،إن هناك أكثر من 4000 حالة موثقة من متلازمة الالتهاب متعدد الأنظمة عند الأطفال أو MIS-C"، مشجعا الآباء على تطعيم أطفالهم ضد فيروس كورونا مع الإشارة إلى أنّ الوقاية من مرض نادر ولكنه خطير مرتبط بـ COVID-19 الذي تم ربطه بوفاة عشرات الأطفال".

وأكد أن اللقاح يقلل من خطر الإصابة بالفيروس، وبالتالي يقلل من خطر الإصابة بـ MIS-C. وهي حالة خطيرة من الالتهاب متعدد الأنظمة لدى الأطفال، والتي أثرت على أكثر من 4000 طفل في الولايات المتحدة، وقالت مديرة مركز السيطرة على الأمراض والوقاية خلال مؤتمر صحفي: «إن الوباء أصبح أكثر انتشارا بما في ذلك 36 طفلا ارتبطت وفاتهم بمرض MIS-C".

وختم الوهايدة بالقول أن الاحصائيات السوارده من اختصاصيي المناعة والأطفال بالأردن تشير إلى أن المتلازمة متعددة الأنظمة عند الأطفال MIS-C والتي تنتج عن الإصابة بكورونا وصلت إلى ما يقرب (1000) حالة، وسببت 7 وفيات حتى الآن ونبّه أن التطعيم له دور كبير في منع الإصابة وشدتها.

الى ذلك، أكد استشاري الوبائيات، وعضو اللجنة الوطنية للأوبئة الدكتور مهند النسور، أن الارتفاع الأسبوعي في أعداد الإصابات بدأ بالانخفاض، وهذا يعطي مؤشراً أنه قد تكون في منتصف الموجة الثالثة أو اقترنا من ذروتها.

واشار عند إجراء المقارنة الأسبوعية نجد أن الزيادة في أعداد الإصابات بلغت 10% خلال أسبوعين (الأسبوع الماضي مقارنة مع الذي سبقه)، فيما كانت الزيادة في الأسبوع الذي قبله 20 % والذي سبقه 30 %، مشيرا إلى أن نسبة الزيادة قد تعطينا مؤشرا أننا قد اقتربنا من ذروة هذه الموجة التي ستكون إما هذا الأسبوع أو الذي يليه.

وأوضح النسور أنه بعد ثبات الموجة نحتاج إلى 6 – 7 أسابيع حتى يتم الهبوط التدريجي للموجة وبالتالي العودة إلى الاستقرار، لذلك فإن الطريق ما زال طويلا ونحتاج إلى المزيد من الصبر والالتزام بالتعليمات والإقبال على أخذ المطاعيم.

واشار الى أن المتحور الجديد أوميكرون، موجود اليوم في أكثر من 60 دولة، حيث بات من حكم المؤكد أنه أسرع انتشارا من المتحور دلتا مما يعني زيادة في أعداد الحالات المسجلة وبالتالي زيادة في أعداد دخول المستشفيات، لكن ما زال هناك نقص حول مدى الشدة المرضية لهذا المتحور، مشيرا إلى أن المطاعيم ما زالت فعالة جميعها لكن بات من الضروري أخذ الجرعة الثالثة للتصدي له بشكل أكبر ، داعيا المواطنين إلى الإقبال على أخذ المطاعيم التي باتت متوفرة في جميع مناطق ومحافظات المملكة.

من جانبها، دعت الشبكة العربية للصحة المجتمعية (أفغت) الأردنيين والقاطنين على الأراضي الأردنية بضرورة الإسراع في تلقي اللقاحات اللازمة للوقاية من فيروس كورونا، مثنية على الجميع عدم الإصغاء الى الشائعات التي تروج لمفاهيم خاطئة ومعلومات مغلوطة ليست ذات دلالة علمية.

وبينت ان الدراسات العلمية والأبحاث المحكمة اثبتت وبالإجماع العالمي ان التطعيم ضد هذا الوباء هو الحل الأمثل للوقاية منه على المستويين الشخصي والمجتمعي، لا بل ان وجود افراد غير مطعمين يتيح المجال للفيروس للاستمرار في التحور وظهور متحورات قد تتسبب بأعراض ومضاعفات جديدة.

تجميد 6 آلاف طلب مخالف لتعليمات صندوق دعم الطالب

تيسير النعيمات
Taiseer.alnuaimat@alghad.jo

عمان – اكد مدير تنسيق القبول الموحد الناطق الإعلامي باسم الوزارة مهند الخطيب، لـ"الغد" انه تم تجميد نحو 6 الاف طلب من طلبات البعثات والمنح والقروض الداخلية في الجامعات الرسمية الممولة من صندوق الطالب، لعدم مطابقتها التعليمات، ومنها ان مقدم الطلب يدرس ضمن البرنامج الموازي او انه في مرحلة الدراسات العليا او حاصل على منحة أو لانخفاض معدله التراكمي عن الشرط المحدد او لحصوله على عقوبة تاديبية، اثناء فما فوق، وغيرها من الشروط.

وينتظر أن تعلن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مساء غد تفاصيل نقاط 71604 طلاب استوفوا شروط طلبات البعثات والمنح والقروض الداخلية من اصل 77923 طلبا، فيما تفتح الوزارة باب تقديم الاعتراضات عقب الاعلان مباشرة ولمدة عشرة ايام.

ورجح الخطيب اعلان اسماء الطلبة المرشحين للاستفادة من البعثات والمنح والقروض الداخلية للعام الجامعي الحالي مطلع شباط (فبراير) المقبل وقبل بدء عملية السحب والاضافة، متوقعا ان تضم نحو 45 الف طالبة وطالب.

وكان وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وجيه عويس كشف في اجتماعه مع لجنة التربية النيابية اول من امس، انه خاطب رئيس الوزراء لزيادة المبالغ المخصصة لصندوق دعم الطالب الجامعي لشمول اكبر عدد ممن تنطبق عليهم الشروط.

ويمكن للطالب الاطلاع على مجموع نقاطه ونقاط زملائه في اللواء الذي يتبع له داريا، وتتوزع النقاط التي يبلغ مجموعها الف نقطة على 400 نقطة للموضع الاكاديمي للطالب باحتساب معدل التوجيهي لطلبة السنة الاولى، والمعدل التراكمي لطلبة السنوات الثانية فاعلى، فيما تخصص 100 نقطة للطلبة الذين تحصل اسرهم على دعم الخبز ومثلها لمن تتقاضى اسرهم معونة وطنية، ومثلها للطلبة الذين يقطنون في مناطق جيوب الفقر، ومثلها لمن يدرس في جامعة تبعد عن مكان اقامة اسرته.

وتم تخصيص ما مجموعه 200 نقطة للطلبة الذين يتواجد احد اخوتهم على مقاعد الدراسة الجامعية، بحيث يكون لكل اخ 100 نقطة وبحد اقصى 200 نقطة في حال وجود اكثر من اخ على مقاعد الدراسة.

وبين الناطق الاعلامي باسم الوزارة مهند الخطيب لـ"الغد"، أن نقاط الاخ على مقاعد الدراسة الجامعية لا يمكن الاستفادة منها للاخوة في برامج الدراسات العليا.

وكان عويس عمم قبل نحو اسبوع على رؤساء الجامعات الرسمية "السماح للطلبة الملتحقين في البرنامج العادي وعلى نفقتهم الخاصة، بتسجيل المساقات الدراسية للفصل الدراسي الثاني المقبل 2021 – 2022 بدون اشتراط مسبق لتسديد الرسوم الجامعية، ومنحهم فرصة التسديد حتى بداية اسبوع السحب والاضافة للفصل الثاني وفق التقويم الجامعي المعتمد في كل جامعة.

وبلغ اجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق منذ انشائه حتى العام 2020 نحو 88 مليون دينار، وقيمة ما تم سداده منها نحو 31 مليونا فقط، فيما لم يتم تسديد نحو 57 مليونا.

وحول الحالات الانسانية التي تنعكس على شكل نقاط تضاف الى نقاط الطالب لاغراض المنافسة على المنح والقروض الداخلية، بين الخطيب ان التقديم سيكون متاحا بشكل الكتروني عند اعلان وزارة التعليم العالي نقاط الطلبة وفتح باب الاعتراضات عليها، حيث يمكن لكل طالب ان يدخل الحالة الانسانية مع تحميل الوثيقة التي تعزز هذه الحالة.

واشار الى ان الوزارة سعت الى حصر اكثر الحالات الانسانية التي تؤثر اقتصاديا على دخل الاسرة وبالتالي الوصول الى الطلبة الاكثر احتياجا.

اما الحالات الانسانية، بحسب الخطيب، فهي خمس حالات، حيث تمنح التعليمات على اضافة (150) نقطة للطالب الذي تثبت عنده احداها، وهي اصابة الطالب أو رب الأسرة بعجز بنسبة 60 ٪ فاكثر، واصابة الطالب أو رب الأسرة بمرض مزمن ضمن قائمة الامراض التي سيتم الاعلان عنها، وطلاق الطالبة وحضانة اطفالها، والجلوة العشائرية، ووفاة كلا الوالدين.

واكد الخطيب انه ليس بالضرورة أن يكون الطالب لديه احدى هذه الحالات حتى يحصل على منحة أو قرض لكن هذه الحالات تساعد الطالب الأكثر حاجة للحصول على منحة وقرض.

الجامعة الأردنية حيث تم تجميد 6 الاف طلب مخالف لتعليمات صندوق دعم الطالب-(أرشيفية)

ترجيح إعلان اسماء الطلبة المرشحين للاستفادة من البعثات والمنح والقروض الداخلية مطلع شباط

.7

التعليم وتحديث المنظومة السياسية: أفكار أولية

محي الدين توق

في أحد اللقاءات التي نظمتها اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية اقترحت على رئيس اللجنة دولة سمير الرفاعي ان يصار الى تشكيل لجنة متخصصة لدراسة الاصلاحات التربوية المطلوبة لتعزيز الإصلاح والتحديث السياسي الذي ستقترحه اللجنة الملكية، أما وان هذا الامر لم يحدث فقد رأيت ان اطرح للنقاش العام بعض الأفكار الاولية حول هذا الموضوع المهم.

لم تتقدم اي دولة في السبعين سنة الأخيرة الا وكان التعليم أحد اهم مسبباته، بدءا من الدول التي هزمت في الحرب العالمية الثانية كالمانيا واليابان، او تلك التي واجهت تحديات مصيرية كالولايات المتحدة الامريكية عندما تقدم عليها الاتحاد السوفيتي في غزو الفضاء في منتصف القرن الماضي، او تلك التي استقلت حديثا كسنغافورة وتايوان وماليزيا، او تلك التي اختارت طريق بناء قوة الدولة ومنعتها عن طريق تطوير مواردها البشرية كفنلندا والسويد والنرويج وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب افريقيا، ففي كل الحالات السابقة ادرت هذه الدول مراجعات نقدية لنظمها التعليمية واختطت طرقا ومنهجيات جديدة لتطويرها تم بناؤها على عناصر القوة في ثقافتها وتجاربها الوطنية من ناحية، واستشراف المواعين لمستقبلها من ناحية ثانية، وطبيعة التحديات التي تواجهها مجتمعاتها من ناحية ثالثة.

ولعل ابرز ما ميز تجارب هذه الدول مقاربتها الشاملة لتطوير نظمها التعليمية التي تناولت الأغراض والمضامين والطرق والأساليب والبيئات التعليمية والتربوية، فالعملية التعليمية كما هو معلوم نظام شامل ومتكامل لا يصلح الا باصلاح كافة عناصره ومكوناته.

ان محاولة اصلاح احد او بعض عناصر النظام التعليمي او مكوناته قد يفضي الى مكتسبات وقتية ومحدودة على المدى القصير الا انه لن يؤدي الى التقدم التربوي والاجتماعي والاقتصادي، الذي ينقل الدولة والمجتمع نقلة حضارية وتنموية تسهم في التنمية المستدامة والازدهار.

بحر الأردن بمرحلة تحول لم تتضح معالمه النهائية بعد، كما يقف الأردن على عتبة حقبة جديدة بعد مرور مائة عام على تأسيسه حقق خلالها منجزات تربوية كبيرة لا يمكن انكارها، وخاصة في مجال إتاحته للجميع وعدالة توزيعه وانتشاره، وإن كان الجميع يطمح الى نوعية افضل لمخرجاته.

ان النقد -الجارح احيانا- لمخرجات التعليم يعبر في حقيقة الأمر عن الرغبة الأكيدة لدى الجميع لتطوير النظام التعليمي وتحديثه بحيث يرتقي بمستوى تحصيل الطلبة، ويعظم نموهم الشخصي والمهني، ويؤهلهم للحصول على عمل لائق، ويعزز انتمائهم الوطني ومسهم المدني، ويسهم في ازدهار الدولة والمجتمع.

ان تحقيق نقلة نوعية في وضع الدولة الأردنية وحياة المجتمع في المئوية الثانية يتطلب ان يرافق الجهد الوطني الرامي الى تحديث المنظومة السياسية وإصلاحها وبتزامن معه جهد مماثل لتحديث المنظومة التعليمية.

ان الإنسان الواعي والمتمكن فكريا وثقافيا وسياسيا هو الذي يستطيع ان يحقق هذه التنقلة وقد لا يختلف اثنان على ان تغيير السلوك السياسي للافراد سواء المتعلق بالمشاركة السياسية او المشاركة الحزبية لا تحكمه التشريعات فقط، على اهميتها بل يتأثر هذا التغيير بدرجة كبيرة بالثقافة السياسية التي تنمو لدى الافراد من خلال جهود المؤسسات التربوية والاعلامية والاجتماعية والثقافية، وقد عبر جلالة الملك عن ذلك بكل وضوح في خطاب العرش في افتتاح الدورة البرلمانية العادية لمجلس الأمة، كما يتأثر التغيير بسلوك الساحة التنفيذية وردود فعلها ازاء ممارسات النخبة السياسيين.

يلعب النظام التعليمي دورا محوريا في التنمية السياسية وتطوير المواطنية والحفاظ على السلم الاجتماعي، وذلك من خلال التركيز على تعليم الديمقراطية وحقوق الانسان، وحكم القانون، والمواطنة، والعيش المشترك، ومهارات الحياة المتنوعة، مثل التفكير التخيلي والنقدي والابداعي وحل المشكلات، والمشاركة المدنية والتواصل الفعال والعمل مع الآخرين واحترام التنوع والتشبيك وحماية الموروثات الثقافية والبيئة. ومن هذا المنطلق لا بد من النظر في الإصلاحات التربوية والتعليمية المطلوبة لدعم وتعزيز النتائج الايجابية لعملية التحديث السياسي.

ان إصلاح النظام التربوي والتعليمي امر مطلوب بحد ذاته، وقد قمت بتحديد بعض الأطر والمداخل لهذا الإصلاح في كتابي "الإصلاح التربوي" الذي صدر بداية هذا العام، الا عندما يتعلق الأمر بإحداث نقلة سياسية واجتماعية نوعية من النوع المرغوب فيه، والذي حددت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية بعض معالمه، فان الإصلاح التعليمي العميق يصبح ضروريا وملحا.

توجه المؤسسون والبناة الأوائل للدولة الاردنية فطريا لتطوير التعليم وبناء مؤسساته ومناهجه وطرقه وأساليبه وتوفير مستلزماته بشكل مضبوط ونظامي بحيث أصبح التعليم أحد اهم السبل لبناء الدولة الحديثة وتنمية الموارد البشرية.

ولم تمض سوى عقود قليلة من عمر الدولة الفتية حتى اصبح الأردن في مقدمة الدول العربية، خاصة فيما يتعلق بتحقيق اهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية. كما استجابت التشريعات التربوية للتغيرات السياسية في الدولة وتطورات الفكر التربوي العالمي بشكل جلي وفعال، فقد تواءم قانون المعارف لسنة 1955 مع متطلبات

لم تتقدم أي دولة في السبعين سنة الأخيرة إلا وكان التعليم أحد أهم مسبباته

النتائج المرغوبة لعملية التحديث السياسي.

صدر بداية هذا العام، الا عندما يتعلق الأمر بإحداث نقلة سياسية واجتماعية نوعية من النوع المرغوب فيه، والذي حددت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية بعض معالمه، فان الإصلاح التعليمي العميق يصبح ضروريا وملحا.

توجه المؤسسون والبناة الأوائل للدولة الاردنية فطريا لتطوير التعليم وبناء مؤسساته ومناهجه وطرقه وأساليبه وتوفير مستلزماته بشكل مضبوط ونظامي بحيث أصبح التعليم أحد اهم السبل لبناء الدولة الحديثة وتنمية الموارد البشرية.

ولم تمض سوى عقود قليلة من عمر الدولة الفتية حتى اصبح الأردن في مقدمة الدول العربية، خاصة فيما يتعلق بتحقيق اهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية. كما استجابت التشريعات التربوية للتغيرات السياسية في الدولة وتطورات الفكر التربوي العالمي بشكل جلي وفعال، فقد تواءم قانون المعارف لسنة 1955 مع متطلبات تأسيس الدولة الفتية، كما تواءم قانون التربية والتعليم الناقد الذي مضى عليه قرابة 28 عاما.

حدث في الثلاثين سنة الأخيرة تغيران مهمان عالميا ومحليا، أولهما، ثورة التقانة والمعلومات وظهور اقتصاد المعرفة الذي ترك آثارا جمة على سوق العمل والانتاج، وتأثيرهما، ثورة الأعمال والتطلعات لدى الشباب والتي تمثلت بالرغبة في الحياة الديمقراطية، وترسيخ حكم القانون، واحترام حقوق الانسان وعلى رأسها المشاركة في الحياة السياسية واتخاذ القرار، والعدالة، والمساواة، والحرية، والكرامة، وقد انعكس هذان التغيران ليس في مجمل الحياة السياسية فحسب، بل في النظم التعليمية الحديثة من حيث أغراضها، ومضامينها، وطرق التدريس، وبيئات التعلم والتعليم، وكنتيجة لذلك قام عدد من الدول بمراجعة نظمها التعليمية لتحقيق مواءمة أفضل مع هذه التغيرات والتطورات العالمية والتحديات التي تخلقها معدلات التغير السريعة في الاقتصاد والادارة والعلوم والتكنولوجيا.

ان الدخول في المئوية الثانية من عمر الدولة ومتطلبات الحداثة السياسية تستدعي اعادة النظر في المنظومة التعليمية بدءا بفلسفة التربية والتعليم لضمان مواءمته مع توجهات المستقبل وتحدياته المحلية والعالمية، وبما يضمن تحقيق الأهداف التالية:

1. الانتقال من التركيز على التلقين الى التركيز على التفكير والحوار.
2. الانتقال من التركيز على المعلوم الى التركيز على اكتشاف المجهول.
3. الانتقال من التركيز على التعلم الفردي الى التركيز على التعلم الجماعي التشاركي.
4. الانتقال من الاعتمادية في التعلم الى الاستقلالية.
5. الانتقال من التركيز على مصدر واحد للتعلم (الكتاب) الى التعلم من كافة المصادر المتاحة.
6. الانتقال من التركيز على مركز واحد للتعليم (المدرسة) الى التعليم في كافة المراكز المجتمعية.
7. الانتقال من فترة تعلم واحدة الى التعلم مدى الحياة.
8. الانتقال من فكرة المسلمات والمحذورات الى حرية البحث والفكر والانتقاد.

أما في مجال البيئة المدرسية المحفزة على المشاركة السياسية، فيجب التأكد من تحول المدرسة الى مجتمع منفتح يمارس فيه المعلمون والطلبة النقاش الحر، والحوار المنفتح، والمشاركة في وضع التشريعات المدرسية والرقابة على تنفيذها، وخلق بيئة مدرسية صحية وآمنة جسديا ونفسيا واجتماعيا، وجعل المدرسة بوتقة للتنوير وتنمية المجتمع المحلي وتطويره، والشراكة أولياء الأمور والقيادات المجتمعية في رسم سياسات المدرسة وأنشطتها.

ان عملا من هذا القبيل يحتاج الى مقاربة شاملة وحوار وطني معمق يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة والشركاء المختلفون لوضع معالم التغيير التربوي والتعليمي المطلوب، ورسم خريطة طريق لإعداد الشباب للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية تتبناها الدولة بمختلف مؤسساتها الرسمية المعنية بصناعة المستقبل وإعداد القوى البشرية.

أما فيما يتعلق بالطرائق والأساليب وبيئة التعلم، فان اعداد الشباب والشابات للمشاركة في الحياة السياسية يتطلب تحولات جذرية في مقاربات المعلمين للتدريس، الامر الذي قد يتطلب إعادة تأهيلهم وتدريبهم لضمان تحقق التحديث السياسي المطلوب، ومن هذه التحولات على سبيل المثال لا الحصر:

من جهة، ومع الواقع السياسي الجديد الذي ترغب الدولة الدخول فيه من جهة ثانية، ووصولا لمراجعة مضامين المناهج والكتب المدرسية، وطرق التعليم والتقويم، والبيئات التربوية والمدرسية، لتتماشى مع التغيرات الامر غوغة.

لا تهدف هذه المقالة لتحديد معالم التغيرات المطلوبة في النظام التعليمي، بل تهدف الى اثارة الوعي بأهمية الموضوع، والتأشير لبعض المعالم لتوجهات التغيير، وفتح نقاش مجتمعي حولها. وكما اسلفت يجب ان يتناول النقاش مجمل العملية التعليمية لا جوانب محدودة منها فنميا يتعلق بالأغراض، لا بد من مراجعة أسس ومرتكزات واهداف التعليم في قانون التربية والتعليم النافذ للتأكد من انها تغطي بشكل معقول المتطلبات الأساسية لعملية الإصلاح والتحديث السياسي كالديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحكم القانون، وتعزيز المشاركة السياسية، والحوار، والعقلانية، والتعددية، واحترام الآخر، والموضوعية وحرية الرأي والتعبير، والمواطنة المتسؤولة، التي لا تستقيم الحياة السياسية الواثقة بدونها.

اما فيما يتعلق بالمضامين، فلا بد من التأكد من أمور أساسية من بينها توجه المؤسسين والبناة الأوائل للدولة الأردنية فطريا لتطوير التعليم وبناء مؤسساته ومناهجه، والمهارات العقلية والوجدانية والسلوكية اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل ومتطلبات أسواق العمل الجديدة بشكل أمين ومتوازن، وتوفر الترابط والتكامل والاتساق بين جميعها الى تحقق الأهداف المنشودة وبحيث لا يهيم بعضها ما بينه البعض الآخر، وان تراعي المناهج الترابط والتكامل بين المعلومات والأفكار واخلاقيات العلم والمعرفة والواقع الاقتصادي الاجتماعي للدولة، إذ من الثابت ان تدريس المباحث المختلفة بشكل منفصل عن الواقع الاجتماعي والعلاقات الإنسانية والمشكلات المحلية لن يؤدي الى تنمية الشخصية الإنسانية المتوازنة والوصول الى التحديث السياسي والتطور الاجتماعي المرغوب.

ومن الضروري كذلك التأكد من ان المنهج الخفي في غرفة الدرس ينسجم مع المنهج الرسمي المعلن ولا يتناقض معه.

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

826 مدرسة يلتحق بها نصف مليون طالب وطالبة

نظام مدارس الفترتين يتسع زمن "كورونا" ويهبط بجودة التعليم

آلاء مطهر
Alaa.mathhar@alghad.jo

عمان - ما يزال نظام تعليم "الفترتين" المعمول به في عدد من المدارس، يهبط بجودة التعليم مشكلا أرقا لدى الطلبة وذويهم، فيما اتسعت المشكلة بشكل لافت خلال جائحة "كورونا" المستجد، والتي فرضت تطبيق بروتوكول صحي، يشترط توفير مسافة متر مربع بين كل طالب وآخر داخل الغرفة الصفية، 2م متر مربع خارج الغرفة الصفية.

ويرى أولياء أمور وتربويون، أن هذا النظام أثر "سلبا" على تحصيل الطلبة الأكاديمي، لأسباب، منها، قصر وقت الحصة الدراسية مقارنة مع وقت الحصة في مدارس الفترة الواحدة، في ظل تفاوت قدرات الطلبة.

ويشير تربويون إلى أن قصور أو ضعف التخطيط الاستشرافي، وقلة الموارد المالية، وعدم وجود أراض لإنشاء أبنية مدرسية عليها، فضلا عن قرار وزارة التربية والتعليم بقبول جميع الطلبة من كل المراحل والصفوف، دون وجود أسس تراعي القدرة الاستيعابية للمدارس، كان له الأثر الكبير في زيادة أعداد المدارس التي تعتمد نظام الفترتين، والتي تشكل 19 ٪ من مجموع المدارس الكلي البالغ عددها نحو 4 آلاف مدرسة.

ويقول خبراء، لـ"الغد"، إن اعتماد نظام الفترتين الصباحية والمسائية لاستيعاب أعداد الطلبة المتزايد، يفرض اختصار وقت الحصة الصفية، كما يضيع على الطالب عبر سنة دراسية وقت كبير، اضافة الى حقه في ممارسة الأنشطة الطلابية والتعليمية في المختبرات والمرافق المدرسية، وغياب البيئة التعليمية الجاذبة، ما يؤثر سلبا على الدافعية للتعلم لدى العديد من الطلبة.

فعدم وجود وقت كاف لتعزيز العملية التعليمية للطلبة سواء، المتفوقون أو الذين يعانون من بطء أو صعوبة بالتعلم، يحرمهم من أي برامج تعليمية أو إثرائية، كما يؤثر على قدرات الطلبة في امتلاك المهارات الأكاديمية والحياتية والشخصية، وعلى أدائهم في الامتحانات والاختبارات الوطنية غير محطاتهم التعليمية.

وبالتالي على مستقبلهم المهني والحياتي، وفق خبراء.

ويعتبرون أن تلك "التحديات"، تشكل عوائق كبيرة أمام التعليم الفعال، الأمر يضعف شرعيات التعليم، فالمدارس الحكومية صارت تعاني من ضغط كبيرة على خدماتها، وتراجع كبيرة في مخرجاتها، نتيجة التركيز على الكم، وليس النوع.

على أن وزارة التربية، تؤكد وجود تحديات في بناء المدارس، تتمثل بعدم توفر قطع أراض في المناطق المأهولة بالسكان، ومحدودية المخصصات المالية، إذ يبلغ متوسط كلفة انشاء مدرسة واحدة نحو 2 مليون دينار.

وتوضح أنها لجأت إلى نظام الفترتين، بسبب وجود أعداد كبيرة من الطلبة المسجلين في المدارس الحكومية، مشيرة إلى أن عدد الطلبة الذين انتقلوا من المدارس الخاصة إلى الحكومية، العام الحالي، بلغ ما يقرب من الـ 70 ألف طالب وطالبة.

وتضيف "الوزارة" أن عدد المدارس التي تعتمد نظام الفترتين، ارتفع من 806 مدرسة العام الدراسي 2019 / 2020، إلى 826 العام الدراسي الحالي، يلتحق بها نحو نصف مليون طالب وطالبة، منهم حوالي 200 ألف طالب وطالبة يداومون في نظام الفترة الثانية (المسائية).

وكانت غالبية المدارس الحكومية واجهت بداية العام الدراسي الحالي مشكلة في استيعاب الطلبة الجدد، ما دفع وزارة التربية والتعليم إلى وضعهم على قوائم الانتظار، جراء عدم وجود مقاعد لهم في المدارس، ليتم بعد ذلك استيعاب كل الطلبة المنتقلين إلى المدارس الحكومية، وذلك عبر اتخاذ عدة خطوات، من بينها اللجوء لنظام الفترتين والتناوب.

هذه المشكلة برزت بشكل لافت خلال جائحة فيروس كورونا المستجد، في ظل تطبيق بروتوكول صحي، اشترط توفير مسافة متر مربع بين كل طالب وآخر داخل الغرفة الصفية، و2 متر مربع خارج الغرفة الصفية. الأمر الذي يضع باب التساؤلات حول ما تواجهه "التربية" من تحديات لبناء مدارس جديدة وعاجلة وكفيلة تجاوزها.

وفيما يعد انتقال الطلبة من المدارس الخاصة إلى الحكومية أمرا روتينيا يحدث سنويا، اذ تتراوح أعداد الطلبة المنتقلين بين 30 ألفا و50 ألف طالب وطالبة، تسببت جائحة كورونا، وتفعيل نظام التعلم الإلكتروني (عن بعد)، بتقرة وصفت بـ "الهائلة" خلال العام الحالي والعام الماضي، حيث بلغ عدد الطلبة المنتقلين من "الخاصة" إلى "الحكومية" خلال العامين نحو 200 ألف طالب وطالبة، وهو رقم لم يسبق تسجيله.

سمية بركات، ولية أمر زران إحدى طالبات الصف الثامن الأساسي، تشير إلى ما عانته مع بداية العام الدراسي الحالي، عائلة "دفت الأمرين، وانا ابحث عن مدرسة حكومية تقبل ابنتي". وتابعت: "كنت دائما ما اجد نفس الإجابة ما عنا وسع، بنحطها على قوائم الانتظار".

وتضيف "في نهاية المطاف، تم قبول زران في إحدى المدارس الحكومية، باعتباره الخيار الوحيد للأسرة، في ظل تأكل الدخل الذي ضاعفته أزمة كورونا، وارتفاع الأقساط بالمدارس الخاصة".

وتوضح بركات أن زرال التحقت في مدرستها، التي تطبق نظام الفترتين، وكان نصيبها في الفترة المسائية أو ما يُعرف بـ"الثانية"، مؤكدة أن هذا الأمر أثر على تحصيلها سلبا، إذ لم تعد تولي الدراسة اهتماما كما كانت بالسابق.

وتقرة سبب تراجع تحصيل ابنتها إلى "وقت الحصة، الذي يعتبر غير كاف مقارنة مع زمن الحصة في مدارس الفترة الواحدة، والتي تبلغ مدتها 45 دقيقة"، موضحة أن زمن الحصة العادي، والمتعارف عليه، "بالكاد يكون كافيا لشرح الدرس، خصوصا وأن قدرات الطلبة متفاوتة، فالبعض يحتاج لوقت أطول، حتى يستطيع استيعاب المفاهيم بشكل جيد، ما يتطلب من المعلمة، أحيانا، إعادة الشرح، والذي يكون على حساب التفاعل والمشاركة داخل الغرفة الصفية".

وتبين بركات أن ضيق الوقت غيب حصصا تعتبر محفزا للطالبات، كحصص الفن والرياضة، ما جعل ابنتها غير متحمسة للذهاب إلى المدرسة، فهي وعند دخولها الغرفة الصفية حتى خروجها، تتلقى المعلومات واحدة تلو الأخرى، بلا توقف.

وشاركها بالرأي زميلتها في نفس الصف، هبة محمود، قائلة "إن نظام الفترة المسائية يمنعها من تحضير دروسها بشكل مناسب، بالإضافة إلى عدم قدرتها على ممارسة الأنشطة، بسبب طبيعة الدوام المدرسي".

عماد مراد، ولي أمر الطالبة هبة، من جهته يقول إن الظروف الاقتصادية، وما رافقها من وضع وبائي جراء جائحة كورونا، أجبرته على نقل ابنته من مدرستها الخاصة، والحاقها في إحدى المدارس الحكومية التي تعتمد نظام "الفترتين"، وكان نصيبها في الفترة المسائية.

ويؤكد أن نظام الفترتين لا يقتصر تأثيره فقط على الطلبة، بل يمتد للأسرهم، من حيث تغيير نظام وروتين الأسرة، اضافة الى تدني قدرة الطلبة على الاستيعاب مع تقدم ساعات النهار.

ويعتبر مراد أن الدراسة خلال الفترة المسائية "لا تكون بجودة الفترة الصباحية"، كما أن الوضع يصبح معقدا بالنسبة لأولياء الأمور، خصوصا إذا كانت المدرسة تبعد عن المنزل، وكان لدى الأسرة الواحدة أكثر من طالب على مقاعد الدراسة، موزعين على فترتين صباحية ومسائية.

في ذات الخصوص، يقول مدير مديرية السياسات والتخطيط الاستراتيجي في وزارة التربية والتعليم، الدكتور عبدالله حسونة، "إن هناك تحديات تواجه "التربية" في بناء المدارس، ومنها عدم توفر قطع أراض في المناطق المأهولة بالسكان، ومحدودية المخصصات المالية، مقدرا متوسط كُلفة انشاء بناء مدرسي بحوالي 2 مليون دينار.

ويضيف أن الوزارة لجأت لنظام الفترتين، نتيجة اعداد الطلبة الكبير في المدارس الحكومية، ما خلق حالة من الاكتظاظ، مستدركا في الوقت نفسه انه يتم إنشاء أبنية مدرسية، وبشكل سنوي، للتخلص تدريجيا من نظام الفترتين.

ويتابع أن عدد الطلبة الذين انتقلوا من المدارس الخاصة إلى الحكومية، العام الحالي، بلغ قرابة 70 ألف طالب وطالبة، فيما بلغ العام الماضي 130 ألف طالبة وطالب.

وبين حسونة أن الزيادة في أعداد الطلبة في المدارس الحكومية بلغت من العام (2020 إلى 2022) 210575 طالبا وطالبة.

ويوضح أن عدد المدارس التي تعمل بنظام الفترتين، ارتفع من 806 مدرسة للعام الدراسي 2019 / 2020، إلى 826 العام الدراسي الحالي، يلتحق بها نحو نصف مليون طالب وطالبة، منهم حوالي 200 ألف طالب يداومون في نظام الفترة الثانية، لافتا إلى أن العاصمة كانت الأعلى نسبة في عدد مدارس الفترتين بنسبة 35 ٪، تلتها محافظتا اربد والزرقاء، بنسبة 20.5 ٪ لكل منهما، ثم محافظة المفرق بنسبة 4 ٪، ومن ثم محافظة البلقاء، 3 ٪، و10 ٪ المتبقية موزعة على باقي المحافظات الأخرى.

> **نظام الفترتين يفرض اختصار وقت الحصة الصفية ويضيع على الطالب حقه في ممارسة الأنشطة الطلابية والتعليمية في المختبرات والمرافق**

ويؤكد أن لجائحة كورونا "أثرا سلبيا في انتقال أكثر من 200 ألف طالب وطالبة من المدارس الخاصة إلى الحكومية"، الأمر الذي يتطلب توفير مخصصات مالية، في قرابة 70 ألف طالب وطالبة.

ووفق حسون، فانه وعلى افتراض بأن الطاقة الاستيعابية لكل مدرسة جديدة، ستوي إنشاؤها، هو 700 طالب، فان مجموع ما تحتاجه "التربية" من أبنية مدرسية جديدة يصل الى نحو 482، ضمنها أن هذا الرقم لا يشمل الزيادة السنوية في أعداد الطلبة، نتيجة النمو السكاني.

اكتظاظ الغرف الصفية ينعكس على نوعية التعليم

المقدم، وفق ما يراه مدير إدارة التخطيط والبحث التربوي في وزارة التربية سابقا، الدكتور محمد أبو غزلة، الذي قال "ان لجوء أي نظام تعليمي لإيجاد حلول للكثافة الطلابية في الصفوف والمدارس الحكومية، أمر في غاية الأهمية".

ويضيف أن من أهم أسباب اللجوء الى نظام الفترتين، هو النمو السكاني المتزايد، والهجرات القسرية بسبب الحروب والنزاعات في دول مجاورة، وعودة الطلبة الأردنيين مع ذويهم من العمل في بعض الدول، والهجرات الداخلية من التعليم الخاص الى العام، للبحث عن نوعية التعليم.

ومن الأسباب أيضا، حسب أبو غزلة، العوامل الاقتصادية نتيجة ارتفاع الرسوم المدرسية، التي أدت إلى إنتقال كاهل أولياء الأمور، بسبب تعدد الالتزامات المالية، بعد ارتفاع كلف المعيشة، وتدني الأجور، وارتفاع الضرائب، وغيرها.

والى جانب هذه الأسباب، يرى أبو غزلة أن ما حدث خلال أزمة كورونا، من اعتماد التعليم عن بعد، وتفاوت الأداء بين المدارس في نوعية التعليم أو تشابهه، دفع بأولياء امور الى اللجوء للمدارس الحكومية، إضافة الى تفاوت الرغبات عند أولياء الأمور في اختيار المدارس القريبة من منازلهم.

ولفت الى قصور التخطيط الاستشرافي، بسبب تراكم المشكلات عبر السنين وعدم حلها، وتفرغ المخططين لحل المشكلات أكثر من التخطيط، اضافة الى قلة الموارد المالية المخصصة في الموازنات، وفق الاحتياجات التي تم التخطيط لها، والتي كشفت عن الحاجة الى 600 مدرسة، بواقع 60 مدرسة احتياج سنوي.

ويؤكد أن عدم وجود أراض يمكن توفيرها لانشاء الأبنية المدرسية، وقرار "التربية"، بداية العام الدراسي الحالي، بقبول جميع الطلبة من كل المراحل والصفوف دون وجود أسس تراعي القدرة الاستيعابية للمدارس والفصول الدراسية، تترك أثرا كبيرا على استمرار وزيادة أعداد المدارس بنظام الفترتين، والتي أصبحت تشكل 19 ٪ من مجموع المدارس، البالغ عددها نحو 4 آلاف مدرسة.

ويضيف، أن هناك 466 ألف طالب وطالبة ملتحقين في مدارس الفترتين، بنسبة 29 ٪ من عدد الطلبة الكلي في المدارس الحكومية، والبالغ مليونا و653 ألفا، إلى أن نصيب مدارس الإناث من "الفترتين" بلغ 142 مدرسة، بنسبة 34 ٪، ينتظم فيها 84900 طالبة، و251 مدارس الذكور، بنسبة 17 ٪، يلتحق بها نحو 14700، فيما تشكل المدارس المختلطة 377، بنسبة 18 ٪، يلتحق بها حوالي 23700.

ويتابع أبو غزلة أن "التربية" تبنت فكرة المدارس بالتناوب الكامل والتي بلغ عددها 1100، والتناوب الجزئي والتي بلغ عددها 870 مدرسة، وفق البروتوكولات الصحية، كما تبنت حل مشكلة الكثافة الصفية والمدرسية من خلال الأخذ بنظام الفترتين، والمدارس المستأجرة والتي بلغ عددها 770، بنسبة 19.5 ٪ من مجموع المدارس في المملكة.

> **وزارة التربية تؤكد وجود تحديات في بناء المدارس تتمثل بعدم توفر قطع أراض في المناطق المأهولة بالسكان، ومحدودية المخصصات المالية**

ويؤكد أن هذه الأرقام والنسب تؤشر وبوضوح إلى أثر تبني نظام الفترتين على الحق في الحصول على فرصة تعليمية متكافئة، وكذلك الأثر المترتب على نوعية التعليم المقدم للطلبة، في ظل ارتفاع الكثافة الصفية ومعدل الطالب لكل معلم، وحصة الطالب من الفرصة التعليمية، مقارنة بأقرانه في المدارس ذات الفترة الواحدة.

ويقول أبو غزلة "إذا ما نظرنا إلى وقت تلقي التعليم للطلبة في الفترة الصباحية والمسائية، واختصار وقت الحصة الصفية، ومقدار الوقت الضائع على الطالب عبر سنة دراسية، وحقه في الفسحة المدرسية وفي ممارسة الأنشطة الطلابية والتعليمية في المختبرات والمرافق المدرسية، وغياب البيئة التعليمية الجاذبة للتعلم وأثرها على المعلم والمتعلم والطاقم الإداري، فإن ذلك يؤثر سلبًا على الدافعية للتعلم لدى الطلبة.

وحول أثر نظام الفترتين على مشاركة الطلبة الأردنيين الأخيرة في الاختبارات الدولية (تيمز - TIMSS) في الرياضيات والعلوم، وفي اختبار أبيزا - PISA) في مهارات العلوم والرياضيات والقراءة، يوضح أبو غزلة أن هذا النظام "قد أثر بشكل كبير على الأداء في هذه الاختبارات".

ويشرح أبو غزلة أن اختبار "تيمز" يعقد لطلبة الصفين الرابع والثامن، بينما يعقد اختبار "بيزا" للطلبة ممن هم في سن الـ15، بغض النظر عن صفوفهم، فقد يكون الطالب في الصفوف من السابع وحتى الثاني عشر.

ويتابع أن عدد المدارس ذات الفترتين، التي تركيبها الصفي يتضمن طلبة من الصف الثالث وحتى الثاني عشر، بلغ 290، فيما بلغت المدارس التي تركيبها الصفي من الأول وحتى الثاني عشر، 258 مدرسة، في حين أن المدارس المختلطة، وعددها 377، بعضها ذات تركيب صفي يبدأ من الرابع أو من السابع، وتشتمل على مدارس ذات فترتين.

ويوضح أبو غزلة أن ذلك يبين "التشوه" في التركيب الصفي لتلك المدارس، بمعنى أن هناك مدارس تبدأ من الأول الابتدائي، وأخرى تبدأ من الصف الرابع الأساسي، وثالثة تبدأ من الصف السابع.

ويتابع أن عدد المدارس التي يتواجد فيها طلبة من الصفين الرابع والثامن، وقد يكونون من ضمن عينة اختبار "تيمز"، بلغ 107 مدارس، بينما تلك ممن تضم طلبة أعمارهم 15 عاما، وقد يكون طلبتها ضمن عينة اختبار "بيزا"، بلغ عددها 603 مدارس.

ويشير هنا وفق ابو غزلة إلى أن نوعية التعليم في مدارس الفترتين، قد أسهم في تراجع أداء الطلبة في هذه الاختبارات، وكان من أسباب حصول الأردن على مراتب متوسطة في الدول العربية، وأيضا من أسباب التراجع الى مستويات الدول ذات الأداء المتدني في الترتيب الدولي.

ويقول أبو غزلة "متى لم تقدم الأردن في الدورة المقبلة قليلا، فإن ذلك لا يعني أنه نجح ووصل الى المستوى الدولي أو حتى العربي"، مؤكدا أنه "سيستمر التراجع في حال لم يتم وضع حلول لتقديم تعلم نوعي متكافئ لجميع الطلبة، وكذلك خطط للتخلص من نظام الفترتين".

ويبين أن ذلك يحتاج إلى تخصيص موارد مالية، وتوفير أراض من أمانة عمان الكبرى والبلديات، واستغلال أراض خرجية وزراعية و"أميرية"، وذلك بالتزامن مع إطلاق حملة لجمع التبرعات من الأهالي لتقليل كلفة الأبنية المدرسية، مشددا على "أن البيئة التعليمية المناسبة هي المحفز والموفر للتعليم الجيد، ولجميع عناصر المنظومة التعليمية".

كما يؤكد أبو غزلة أن التراجع في أداء النظام التعليمي ليس سببه فقط وجود نظام فترتين، كونه موجودا من قبل، وقد كان الأردن في ريادة التعليم على مستوى الوطن العربي، قائلا "يجب عدم تحميل موجات اللجوء وظروف جائحة كورونا سبب التراجع".

ويوضح أن هناك جملة من العوامل الداخلية التربوية والخارجية أثرت على النظام التعليمي الأردني، مؤكدا أن التعليم الأردني لن يتطور إلا إذا تم إعادة مكانة التعليم، وأصبح على سلم الأولويات، مضيفا أن المطلوب هو "إبعاد التعليم عن التجاذبات، وإعادة التركيز على التعليم وجعله على أولويات سلم الحكومات، واختيار قيادات قادرة على النهوض به".

وشاركه بالرأي، الخبير التربوي الدكتور عايش النوايسة، الذي اعتبر أن واحدة من أبرز التحديات التي تواجه النظام التعليمي في الأردن "هو زيادة الضغط على التعليم الحكومي، في ظل ارتفاع عدد السكان، وزيادة عدد الملتحقين في التعليم الحكومي، مقابل النقص في عدد المدارس، ما دفع "التربية" إلى تعويض ذلك من خلال أبنية مستأجرة، لا تتوافر فيها أصلا أدنى متطلبات البيئة التعليمية المناسبة.

كما دفع الوزارة إلى اللجوء لنظام الفترتين، الذي لا يقل سلبية عن البناء المستأجر في جوانب تتعلق بوقت الحصة، ووقت الدوام، وقدوم ومغادرة الطلبة، فوقت الحصة 30 دقيقة فقط، وقدوم الطلبة باكرا قبل الساعة السابعة صباحا للفترة الصباحية، ومغادرتهم في الفترة المسائية، أوجد مشاكل كبيرة أمام الأسر، خصوصا تلك التي يعمل فيها الأبوان، على ما أضاف النوايسة الذي أكد أن ذلك "يتناقض مع حق الطلبة في التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية".

ويوضح النوايسة أن هذه "التحديات"، تشكل عوائق كبيرة أمام التعليم الفعال، الأمر الذي يسهم في إضعاف مخرجات التعليم، فالمدارس الحكومية أصبحت تعاني من ضغط كبيرة على خدماتها، وتراجع كبيرة في مخرجاتها، نتيجة التركيز على الكم وليس النوع.

ويضيف أن العالم يمر اليوم بمتغيرات متسارعة في كل جوانب الحياة، إلى درجة أصبح ما يميز هذا العصر هو "التغيير المستمر"، إذ أصبحت المعرفة والمهارات عرضة للتطور وبشكل سريع، ما يتوجب على المؤسسات التربوية ضرورة التكيف مع هذا التغير والتطور، الذي أصبح يُشكل تحديًا مهمًا أمامها حتى تستمر في أداء عملها، وتؤدي الدور المتوقع منها بشكل سليم.

ويتابع النوايسة أن متابعة المستجدات المعرفية والمهارية، المرتبطة بعمليات التخطيط، يعد من أبرز التحديات، التي فرضت على المؤسسات التربوية المختلفة، مؤكدا أهمية التخطيط في أداء هذه المؤسسات وكذلك العاملين فيها، بما يساعدها على التقدم في تحقيق الأهداف التي وُجدت من أجلها.

ويؤكد أنه يتوجب على المخططين لقطاع التعليم، الوعي بمتغيرات المستقبل في كل القطاعات المرتبطة بالتعليم، ومن ثم التخطيط المستقبلي كنموذج مقترح، وتطوير أساليب التخطيط السابقة في إدارة عملية التعليم مع تطبيقها بالمناهج الملائمة للتحليل.

ويشير النوايسة الى ضرورة استحضار المستقبل إلى الوجود، من خلال رؤى استشرافية، وخاصة فيما يتعلق بالأبنية المدرسية وربطها بالزيادة السكانية وأماكنها والنزوح الجغرافي، والتوسع في انشاء مدارس جديدة.

إلى ذلك، بلغت الموازنة المالية لمجالس المحافظات للعام الحالي 116 مليون دينار منها 18.318 مليون دينار خصصت لمجلس محافظة العاصمة بحسب الأمين العام للإدارة المحلية المهندس حسين المهيدات.

وأوضح رئيس مجلس محافظة العاصمة السابق احمد العبداللات أنه تم إدراج- خلال فترة رئاسته للمجلس- عدة مشاريع ومن ضمنها بناء مدارس من اجل التخفيف من نظام الفترتين في المدارس

ويضيف العبداللات، انه تم تنفيذ جزء من هذه المشاريع ولكن الجزء الاكبر منها لم يتم تنفيذه لعدة اسباب منها تحويل المخصصات المالية لها التي أدرجت ضمن موازنة مجلس المحافظة للاستجابة مع جائحة كورونا التي شهدتها المملكة منذ العام الماضي بالاضافة الى البيروقراطية والظروف الاقتصادية وأخيرا جائحة كورونا.

نسب المدارس الحكومية التي تعمل بنظام الفترتين في المملكة

عدد المدارس الحكومية ذات نظام الفترتين للعام الدراسي الحالي يبلغ 826 مدرسة موزعة كالآتي :

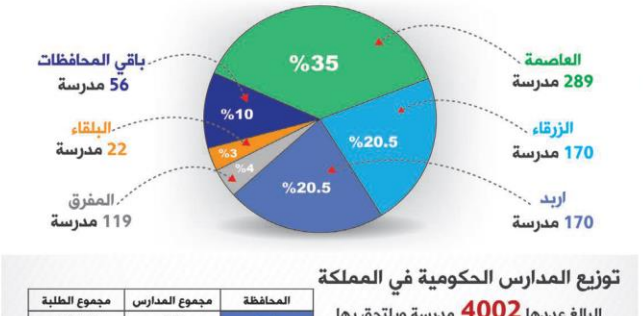

توزيع المدارس الحكومية في المملكة

البالغ عددها 4002 مدرسة ويلتحق بها 1655815 طالب وطالبة

المحافظة	مجموع المدارس	مجموع الطلبة
اربد	735	319963
البلقاء	263	104608
الزرقاء	394	243394
الطفيلة	126	28693
العاصمة	881	514031
العقبة	83	38420
الكرك	315	78992
المفرق	559	147885
جرش	181	53165
عجلون	134	41733
مادبا	137	45492
معان	194	39439
المجموع الكلي	4002	1655815

المصدر: احصائيات وزارة التربية والتعليم

جرافيك الغد- 13122021

طلبة في الطابور الصباحي في إحدى مدارس العاصمة-(تصوير: أمير خليفة)

الإعلان عن خمسة من أبرز الابتكارات التعليمية الواعدة في القارة الأفريقية

دبي- ضمت فعاليات اليوم الثاني من قمة ريوايرد التي جاءت تحت عنوان "الابتكار في التعليم"، شارك نخبة من المتحدثين رفيعي المستوى تجاربهم فيما يخص مختلف الأساليب الرامية إلى تقديم حلول فريدة ومبتكرة من شأنها إعادة صياغة مستقبل التعليم.

واستهل بجلسة افتتاحية رفيعة المستوى تحت عنوان "لماذا نحتاج إلى الابتكار في التعليم؟ وما هي مقوماته؟"، وضمن فعاليات الجلسة قالت معالي لينا كيرسنا، وزيرة التعليم في إستونيا: "يتطلب الابتكار تغيير طريقة تفكير المجتمع المدرسي بأكمله، وتتمتع إستونيا بتجارب تمكنها من تحقيق نتائج في هذا المجال، كما نمتلك العديد من أساليب التعليم، حيث نطلق عليها النهج الشخصي للتعلم والتدريس."

من جانبها، قالت الوزيرة الدكتور ديبو بوني وعضو البرلمان، بنغلاديش: "يستخدم الجميع التكنولوجيا الرقمية - في المجتمعات الريفية وفي المدن. وتتغير التكنولوجيا بسرعة ويعتبر ذلك بمثابة تحدٍ لنا من منظور الموارد. كان للتكنولوجيا دورٌ فعّالا خلال الوباء، حيث مكننا من التحول إلى التعلم عن بعد في غضون أيام معدودة. فقد قمنا ببث الفصول الدراسية عبر التلفاز والإنترنت وموجات الراديو إف إم - لقد قمنا بتجربة كل شيء. علينا ألا نفقد تركيزنا على ما نسعى إلى تحقيقه."

حلقة نقاش رفيعة المستوى بعنوان "إعادة تصور مستقبلنا معا: التقرير الرائد لليونسكو حول مستقبل التعليم"، بمشاركة ساهلي وورك زودي، فخامة رئيسة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية، وستيفانيا جيانيني، المدير العام المساعد للتعليم، اليونسكو؛ أرجون وغيرهمن من المتحدثين. شاركت هذه الجلسة الرسائل والتوصيات من تقرير اليونسكو الذي صدر حديثًا بعنوان "Reimagining our Futures Together" بعد عامين من الإعداد، يقترح التقرير أفكارًا لإعادة صياغة التعليم حتى عام 2050.

شهد العرض التقديمي "التعليم المبتكر في أفريقيا" عرض خمسة من أبرز المبتكرين الواعدين في القارة الإفريقية إبداعاتهم التعليمية الواعدة أمام لجنة تحكيم ذوي خبرة. وسيتم منح الابتكارات الفائزة جوائز ستخول الفائزين فرصة تنفيذ ابتكاراتهم كمشاريع تجريبية في البلدان الأفريقية. الفائزون هم رودولف أمبوقو (100.000 دولار أمريكي) من غانا وإليا لوبالا (70.000 دولار أمريكي) من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساموسون وامبوزي (40.000 دولار أمريكي) من أوغندا.

شهد في ذات جلسة عالية المستوى حملت عنوان "التعليم والتغير المناخي: التعليم ودوره الحاسم في مواجهة أزمة المناخ" والتي استندت إلى فكرة أن التعليم يُعتبر أداة قوية لإحداث التغيير المناخي في كامل المجتمع، إلا أنه لم يحظَ بالأولوية كحل لتغير المناخ. وناقشت هذه الجلسة السياق الأوسع والتحديات الراهنة، لتكشف عن تظافر الجهود والفرص المشتركة بين التعليم والتغير المناخي وخطط العمل الفعالة التي وضعها القادة العالميون.

جانب من انطلاق قمة ريوايرد في يومها الأول - (من المصدر)

.10

مفلح العدوان

الجامعة الأردنية.. منارة البحث والمعرفة

تلك المنى التي هي مطلع نشيد «أم الجامعات»: (المنى عندنا، ثوبها أخضر/ باسم اردننا، اسمها يكبر). ها هي تحضر ببهجة وثقة، مع مئوية الدولة، وكأنها تحتفي بمنابر المعرفة، وبالعقول المبدعة، احتفاءها بأشجار السرو، وقباب العلم، ومعها يكبر الحلم والإنجاز، مقترنا بالوطن، لتكون «الجامعة الأردنية»، أهم وأولى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، ومدماكا أساسيا لإنجازات الدولة التعليمية منذ تأسيسها.

ومناسبة هذا الفخر ما كان من تكريم الجامعة الأردنية لنخبة من باحثيها الذين حققوا انجازات على المستوى العالمي، وباعتراف مؤسسات بحثية مهمة في الاطار العلمي والبحثي والأكاديمي، وفي هذا بناء جسر حضاري لافت فيه ثقة بذاتنا وبلغتنا وبتفكيرنا وبانتاجنا العلمي، هكذا يمكن قراءة هذا التكريم، ومعه المنجز، الذي حققه علماء وأكاديميون هم بيننا في الجامعة الاردنية، وهو تكريم مستحق، يصدر عن مؤسسة تعلي من شأن الابداع والبحث العلمي وتمتلك ثقة عالية بدورها وتاريخها وباحثيها، وهي على مشارف دخول الستين عاما من عمر تأسيسها، وضمن احتفاء الوطن بمئوية تأسيس الدولة الأردنية.

وفي ذات السياق يسجل لإدارة الجامعة الأردنية اختيارها مكانا خارج أسوار الجامعة لهذا الاحتفال، وكأنها تريد للوطن كله أن يحتفي معها بالعلماء والباحثين والمبدعين، فيكون الحفل والتكريم قريبا من وسط العاصمة، في جاليري رأس العين، حيث ذاكرة وتاريخ عمان، فمن هناك، وعلى مرمى التفاتة، نتلمس زخم الحضارة والفنون والتكوين الأول قبل قرون كثيرة، هناك أثر تماثيل عين غزال، وعنفوان عمون في تجلياتها الأولى، وزهو فيلادلفيا، ومراحل تشكلات معمارية وفنية وفضاءات حضارية عبر ازمنة نابضة بالحياة والابداع تتجلى في حضن عمان؛ المدرج الروماني، وجبل القلعة، وسبيل الحوريات، والمسجد الحسيني، والجبال السبعة التي كانت تسجل وثيقة المعرفة والحياة وإرادة العطاء والابداع، وفي هذا النسيج شهادة على تلك العلاقة الراسخة بين أم الجامعات، وبين تاريخ المكان، وعطاء الانسان، وكأنها تدوّن حوارية وسردية فيها استمرارية لحركة التاريخ، بعزم وعطاء، وتنمية وتطوير، ففي المستقبل علم ومعرفة، وفي زخم المكان حضارة وتاريخ، ورسالة تأتي في سياق الحفل الفني الراقي، والتكريم العلمي الوازن، رسالة وطن تقول إن هنا عمان، هنا الأردن، وهنا علماء وباحثون وفنانون ومعان متعددة للحياة والجمال، هنا الجامعة الأردنية.

نستبشر خيرا بهذه النخبة من العلماء والباحثين الذين كرمتهم إدارة الجامعة الأردنية، ولهذا التكريم رمزيته، في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى الانتباه الى بؤر نور، ومؤشرات ايجابية، علينا أن نعززها، في مواجهة حالة الاحباط واليأس والسلبية، فتحية للجامعة الأردنية ولرئيسها، ولمركز الدراسات الاستراتيجية، ولعمادة البحث العلمي، ولكل القائمين على هذا الاحتفاء الحضاري والراقي بنخبة من العلماء والباحثين الذين حققوا حضوراً عالمياً رافعين اسم الأردن معرفة وعلما وبحثا، فسلام عليهم وعلى «أم الجامعات»، الجامعة الأردنية.

Controlled Copy
إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب
وحدة ضمان الجودة والتخطيط والقياس
رمز النموذج: ER Fm 7.1,RevD | تاريخ الإصدار/ التحديث: 2019-12-03 | Page 15 of 16

.12